متخصصون لـ ( ) : موازنة ٢٠١٢ شهدت تراجعاً ملحوظاً في الجانب الاستثماري لصالح النفقات التشغيلية

□ بغداد / علي الكاتب

مشاريع الاستثمار تنكفئ بثقل كفة النفقات

اكد مختصون ماليون ان الموازنة العامة للدولة شهدت تراجعاً ملحوظاً في الجانب الاستثماري لصالح الزيادة في حجم النفقات التشغيلية.

وقال مدير عام دائرة الشؤون الفنية والدراسات في ديوان الرقابة المالية صلاح نوري خلف لـ (المدى) : ان هناك اختلالات واضحة في الموازنة العامة لسنة ٢٠١٢ ، من المهم الاشارة لها وهي ازدياد حصة النفقات التشغيلية بنسبة ٦٨٪ على حساب النفقات الاستثمارية بنسبة ٣٢٪ ، مما يحمل معاني تراجع مستويات التنمية لرؤوس الاموال وتوجيهها نحو الاستثمارات ، وهو مؤشر لوجود قصور واضح في التنفيذ وليس التخطيط .

واضاف ان حصة الرواتب ضمن الموازنة كبيرة جداً بنسبة ٤٠٪ وهي الاعلى فيها بين الحصص الاخرى ، والتي من المفروض ان تتأتى منها عوائد او موارد مالية ، لأن الموظف الذي يتقاضى راتبا من الحكومة عليه ان ينتج ويقدم موردا إنتاجيا للحكومة بصورة عملية ، والذي نرى خلافه على ارض الواقع ، حيث ان اعدادا كبيرة من الموظفين يتسلمون رواتب لاغراض اجتماعية وغيرها كالفصل السياسي وما شابه وتسلمهم لراتبين احدهما تقاعدي والإخر تشغيلي لكونه لا يزال يعمل موظفاً لدى الدولة ، وهي نسب في تصاعد مستمر مع السنوات المقبلة ، اذ تشير التوقعات الى ارتفاعها بشكل سلبي بنحو ٤٥٪ من مجمل الموازنة المالية المقبلة .

ولفت الى ان البيئة الاستثمارية في العراق لا تزال دون المستوى المطلوب ، اذ لا يتم توجيهها نحو اوجه استثمارية جديدة كالاستثمار في صندوق تقاعد الموظفين لاستثمار الاموال المستقطعة من رواتب الموظفين المخصصة للتقاعد واستثمارها في اوجه استثمارية مختلفة تحقق نسبا كبيرة من الارباح في تلك الاموال، وكذلك استخدامها وتوظيفها لصرفها كزيادات في الرواتب التقاعدية ورواتب الموظفين في حالات حدوث تضخم من دون تحميل الموازنة المالية العامة زيادة في التخصيصات لرواتب الموظفين والمتقاعدين .

فيما قالت التدريسية في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد يسرى مهدي ان مكامن للضعف شابت الموازنة المالية العامة لسنة ٢٠١٢ واخطاء في انعدام وجود التنويع في مصادر التمويل للموازنة وهو حلم نطمح اليه لم يتحقق لحد الان في عدم الاعتماد على مصدر واحد للتمويل وهو القطاع النفطي ، وكذلك تخفيض معدلات الضرائب وهو يخالف النهج نحو ايجاد مصادر تمويلية اخرى لتحقيق التوازن والاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد .

واضافت ان الموازنة المالية الحالية لسنة ٢٠١٢ لم تعتمد على الايرادات الضريبية ضمن بنودها ، بل اتجهت خلاف ذلك الى تخفيض الضرائب وعدم الاستفادة من العوائد المالية المتحققة من الضرائب واعتمادها شأنها شأن الموازنات المالية السابقة الايرادات النفطية كمورد مالي وحيد للموازنة ، وتبني نهج خاطئ لتشجيع المواطن على رفض الضرائب وعدم الاهتمام برفع الوعي الضريبي للمواطن في المستقبل ، من اجل تنويع مصادر الايرادات في الموازنة .

وقال الدكتور محمد عبد صالح أستاذ اقتصاديات الاعمال في جامعة النهرين ان هناك تراجعا في التخصيصات المالية ضمن النفقات الاستثمارية لقطاعي الزراعة والصناعة ، وعدم وجود التخصيص الكافي لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي ، وقلة التخصيصات لقطاع البناء والاسكان من اجل الحد من ازمة السكن ، حيث كانت نسبة هذا المجال في الموازنة الحالية بنحو ١٪ ، في حين ان الحاجة الفعلية لبناء المساكن في العراق بين ٢-٣ ملايين وحدة سكنية .

واضاف ان الموازنة لم تأخذ بنظر الاعتبار تقليص الفجوة بين المركز وبقية المحافظات في نسب التخصيصات المالية لكل محافظة على وفق نسبة السكان في كل محافظة مع قياس نسبة النقص في الخدمات بكل محافظة ، وهو الذي لم ينصف محافظة المثنى على سبيل المثال لا الحصر والتي يبلغ سكانها ما يقارب ٢-٣ بالعشرة من نسبة السكان في البلاد ، حيث سيكون التخصيص لا يساوي حاجتها الى التخصيص المالي الكافي للنهوض بمستوى الخدمات والسير في النهج الاستثماري.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

ميناء الفاو.. كبير!

تطل علينا من جديد جدلية ميناء الفاو بانعطاف جديد ظناً من الحكومة انه حل ناجع لمعضلة تأخير انشاء هذا المشروع الاستراتيجي الغاية في الاهمية ليس للملاحة البحرية وحركة التبادل التجاري فحسب، بل للقطاعات الاقتصادية كافة، حيث أحيل هذا المشروع للاستثمار باشراف الحكومة المحلية في محافظة البصرة من دون ايضاح المسوغات الحقيقية لهذا الانعطاف في مسيرة هذا المشروع.

ولأن مشروع ميناء الفاو الكبير يعد من المشاريع الإستراتيجية المهمة التي يفترض ان تنفذ من قبل الحكومة الاتحادية وبدعم خارج الموازنات الاستثمارية السنوية المخصصة للوزارات والمحافظات غير مرتبطة بإقليم، فإن إحالته الى الحكومة المحلية قد يشكل احراجاً لها بضوء موازنتها الاستثمارية السنوية التي شكت منها وطالبت على الملأ بزيادتها لعدم كفايتها بحسب الحكومة المحلية في البصرة.

كما ان تحويل هذا المشروع بهذه الطريقة الارتجالية غير المدروسة قد يعرضه للانهيار وفوات الأوان بعد ان عانى أصلاً من التأخير والمماطلة لاسباب شتى لسنا الان بصدد مناقشتها، كما نستغرب من هذا التحول في توجهات الجهة القطاعية المسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع الممثلة بوزارة النقل، بعد ان كانت متحمسة لتوفير المناخات الخصبة والمناسبة للشروع سريعاً بتنفيذ مثل هكذا مشروع لا يختلف اثنان من الخبراء او الفنيين او المختصين بالشأن الملاحي والبحري على اهمية مشروع ميناء الفاو الكبير.

ولان مراحل تنفيذ المشروع والكلفة الكلية للتنفيذ تتطلب جهداً عال المستوى وزخم معنوي كبير فأن الضرورة تتطلب ان تشرف الحكومة المركزية على انشاء الميناء وبدعم برلماني مطلوب، مايجعل امكانات الحكومة المحلية في البصرة غير قادرة في الوقت الحاضر على تلبية المتطلبات والمستلزمات الكافية لنجاح هذا المشروع، في وقت نحييي حماسة الحكومة المحلية ورغبتها في تنفيذ هذا المشروع الا ان الضرورة تقتضي ان تضطلع الحكومة الاتحادية بمسؤوليتها الكافية تجاه هذا المشروع الذي عانى من عقدة التأخير بسبب عدم جدية الحكومات السابقة والتي تقاعست عن تنفيذ هذا المشروع لاسباب شتى في معظمها غير منطقية وغير واقعية ولا تلامس الواقع أبداً.

ولأن مشروع ميناء الفاو المثير للجدل يمثل كسباً ملاحياً وتجارياً واقتصادياً كبيراً ليس لمدينة البصرة فحسب بل للعراق من اقصاه الى اقصاه، فإن الضرورة والاهمية تتطلب ان تتضافر الجهود وباشراف حكومي اتحادي عالي المستوى مع مشاركة فعلية للحكومة المحلية في البصرة والجهات الساندة الاخرى من مواقع الوزارات الاخرى في مدينة البصرة لإمكانية التسريع في انشاء هذا الميناء، مع الاشارة الى ان الاعلان الاخير لعرض هذا المشروع للاستثمار على وفق هذه الطريقة لم يتضمن المسوغات التي أدت الى هذا الانعطاف الذي قد ينعكس سلباً، ولا يبقى المشروع كبيراً كما أطلق عليه.

51 رخصة استثمارية في النجف الأشرف تنعش السياحة الدينية فيها

□ عن / وكالة رويترز
□ ترجمة / عبد الخالق علي

بشوارعها الواسعة وإنارة الشوارع العاملة بالطاقة الشمسية والعدد الكبير من الفنادق، فإن مدينة النجف الاشرف تعتبر منارة للاستثمار في العراق ، تنير الطريق امام المناطق الاخرى التي تتلكأ فيها المشاريع الخدمية.

المستثمرون الاجانب والمحليون يتلهفون للمشاركة في بناء البلاد لكنهم يشكون من روتين موظفي الحكومة وضعف القطاع المصرفي وضعف التشريعات، كما ان الافتقار الى الاراضي المخصصة للمشاريع يشكل عائقا كبيرا امام الاستثمار.

حسب سامي الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار، فإن من بين ٧٨٠ ترخيصا استثماريا بقيمة ٣٢ مليار دولار منحت لرجال الاعمال في كل انحاء العراق منذ عام ٢٠٠٨ ، هناك حوالي ٣٠ ٪ فقط من المشاريع قد بدأ العمل فيها. الا ان مدينة النجف الاشرف تنعش الامل في هذا المجال، اذ ان النجاح في تقدم المشاريع يوحي بامكانية التغلب على المعوقات من خلال السياسة الصائبة، ويمكن ان تكون علامة على اندفاع الاستثمار في كل البلاد.

في الحقيقة ان النجف اصبحت نموذجا لبقية المحافظات، فالمسؤولون في اماكن اخرى في العراق يستنيرون بها حول مختلف القضايا مثل تخصيص الاراضي للمشاريع وكيفية العمل مع عدم كفاءة النظام المصرفي . يقول وافي البهاشي، رئيس لجنة الاستثمار في النجف ، ان اكثر من ٥٠٪ من مشاريع الاستثمار المرخصة، البالغ عددها ٢٠٠ مشروع بقيمة اجمالية تبلغ ٨ مليارات دولار، هي حاليا تحت الانشاء في المحافظة معظمها في قطاعي الاسكان والسياحة .

ان مدينة النجف – التي تضم مرقد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام – تستقبل ملايين الزائرين كل عام، وقد منحت لجنة استثمار المحافظة ٥١ رخصة لبناء فنادق من اجل ايواء الزائرين المتدفقين على المدينة من كل انحاء العالم.

وانت تقود السيارة عبر الشوارع النظيفة، يمكنك ان ترى الكثير من اللوحات التي تقول " النجف ٢٠١٢ : عاصمة الثقافة الاسلامية ". الرافعات الشاهقة تظلل الشوارع، ومواقع البناء مليئة بالعمال بعكس المحافظات الاخرى المليئة بالمباني المهجورة غير المكتملة . احد المشاريع الكبيرة في النجف بكلفة ٢٥ مليون دولار هو فندق خمس نجوم تقوم ببنائه شركة قصر الخورنق العراقية، بعشرة طوابق ومطعم دوار في قمته ومن المتوقع انجاز العمل فيه نهاية ٢٠١٣ حيث بدأ تشييده في نيسان ٢٠١١ . نموذج مثالي آخر بكلفة ٧ ملايين دولار بتمويل من ثلاثة مستثمرين محليين هو مشروع لبناء ١٣٤ وحدة سكنية في ضواحي المدينة، حيث بدأ العمل فيه في نيسان ٢٠١١ ومن المتوقع انجازه العام القادم. تم بيع اكثر من ثلاثة ارباع الوحدات السكنية كما انتقلت احدى العوائل للسكن في اول دار قبل شهرين .

بالمقارنة مع محافظة بابل المجاورة، فإن الصراع بين المسؤولين ادى الى تأخير تطوير العمل في بناية واحدة لمدة سنتين. يقول علاء ابراهيم رئيس لجنة استثمار بابل "المستثمر ينتظر منذ سنتين قرارا من مديريتين في نفس الوزارة، احداهما تصر على مبنى بطابقين والاخرى تريد مبنى بطابق واحد ". في محافظة الانبار الغربية، ينتظر المستثمرون منذ العام الماضي الموافقة على بناء معمل سماد بكلفة ٨٠٠ مليون دولار. يقول عامر عوض رئيس لجنة استثمار الانبار "سبب التأخير هو ارسال المشروع من المحافظة الى الحكومة المركزية التي تستغرق موافقتها وقتا طويلا . لدينا موافقة مبدئية لكنها ليست نهائية". لا يزال الاقتصاد العراقي مركزيا بيد الدولة، وان ثقافة الائتمان الضعيفة قد اعاقت تطويره. يقول المستثمرون ان الافتقار الى القوانين والضمانات يجعل العمل في البلاد صعبا للغاية.

في مؤتمر للاستثمار عقد مؤخرا في البرلمان حضره الاعرجي وكافة رؤساء لجان الاستثمار في المحافظات، اقر المسؤولون بحاجتهم الى تكثيف الجهود من اجل تحسين مجال الاعمال . احدى المشاكل الرئيسية هي تراكم المشاريع بانتظار موافقة الحكومة المركزية، ويطلب المسؤولون في المحافظات ضرورة منحهم سلطات اكثر للعمل مع المستثمرين .

منحت بغداد ٧٠ رخصة استثمار منها سبعة مشاريع يجري العمل فيها. اما في ميسان وواسط وديالى ، فبين كل عشرة مشاريع استثمارية مرخصة في كل محافظة ، بدأ العمل في ثلاثة فقط او اقل . قال السيد عوض خلال المؤتمر " علينا تقليص الروتين والبيروقراطية في منح تراخيص الاستثمار. اننا نضيع فرصا كبيرة لصالح دول اخرى بسبب هذه المشاكل وغيرها". التوترات المتصاعدة داخل الائتلاف الحكومي تسببت في اعاقة العمل وتأخير الموافقة على الكثير من القوانين مثل قانون النفط والغاز الذي طال انتظاره والذي يعتبر حاسما للقطاع النفطي . كما ان صناعة السياسة تدفع ثمن عقود من العزلة الاقتصادية . فالكثير من المسؤولين لم يعتادوا التحرك بالسرعة التي يطلبها المستثمرون الاجانب، وحتى عند تمرير مشروع قانون جديد فإن الامر يمكن ان يستغرق شهورا من اجل ان تفهمه الحكومة وتقوم بتنفيذه .

يقول السيد البهاشي ان مفتاح نجاح مدينة النجف هو التعاون الوثيق بين لجنة استثمار المحافظة والحكومة المحلية، حيث يبادر المسؤولون الى تذليل ومعالجة المشاكل بدلا من انتظار التوجيه من الحكومة المركزية . ويضيف "المحافظ واعضاء مجلس المحافظة يتعاونون معنا ، ويدعمون خطوات الاستثمار وهذا لا يحصل في المحافظات الاخرى ". من جانبه يقول السيد رزاق شريف، نائب محافظ النجف، ان المحافظة قد شهدت الشروع بالكثير من المشاريع لأنها تمتلك نهجا مقيدا هو ان على كل مستثمر سبق منحه رخصة دفع ١٠ بالمئة من كلفة المشروع مقدما كضمان للعمل وفق التزاماته . وقد اثبتت هذه القاعدة نجاحها مع المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء، واليوم يجري تعميمها على المحافظات الاخرى بأمر من الحكومة المركزية.

يهدف العراق من خطته الاقتصادية الخمسية الى جذب ٨٥ مليار دولار كاستثمار بحلول عام ٢٠١٤ . يبدو التعهد بهذا المبلغ المغري سهلا نسبيا، لكن ترجمته الى ارض الواقع العملي تتطلب تثقيف الكثير من المسؤولين الحكوميين . يقول السيد عوض رئيس لجنة استثمار الانبار " ان دعم الحكومة المركزية في هذا المجال محدود، فبعض المسؤولين لا يفهمون ثقافة الاستثمار حتى على مستوى الوزراء".

استثمارات النجف تنهض بواقعها السياحي

ارتفاع تدريجي في إنتاج الكهرباء وصولاً إلى 12 ألف ميغاواط العام المقبل

□ بغداد /المدى

قالت وزارة الكهرباء أن إنتاج الطاقة الكهربائية سيرتفع تدريجيا إلى أكثر من ١٢ ألف ميغاواط في نيسان من عام ٢٠١٣.

وقالت الوزارة في بيان صدر اطلعت عليه المدى إن إنتاج الطاقة الكهربائية سيرتفع تدريجياً من ٧٤٥٠ ميغاواط خلال حزيران المقبل إلى ١٢٣٣٠ ميغاواط في نيسان من العام المقبل ٢٠١٣.

واضافت الوزارة أن تموز المقبل سيشهد إنتاج ٩٠٠٠ ميغاواط، كما سترتفع هذه الطاقة إلى ٩٦٠٠ ميغاواط في شهر آب.

وتابعت الوزارة أن شهر أيلول المقبل سيشهد إنتاج ٩٨٠٠ ميغاواط، فيما سيشهد شهر تشرين الأول إنتاج ١٠٠٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية"، مشيرة إلى أن تشرين الثاني سيشهد إنتاج ١٠٢٠٠ ميغاواط لترتفع الطاقة إلى ١٠٤٠٠ ميغاواط في شهر كانون الأول".

وبينت الوزارة أن شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٣ سيشهد ارتفاعا أيضا في إنتاج الطاقة الكهربائية لتصل الى ١٠٦٠٠ ميغاواط ومن ثم ١١٤٠٠ ميغاواط في شهر شباط من العام نفسه ومن ثم الى ١٢١٣٠ ميغاواط في شهر آذار لتصل في شهر نيسان الى ١٢٣٣٠ ميغاواط في شهر نيسان.ولفتت الوزارة إلى أن "الزيادات في الطاقة الكهربائية هي نتيجة إدخال وحدات جديدة إلى الخدمة بعد أن وقعت وزارة الكهرباء على عدد من العقود لإنشاء محطات كهربائية.

الى ذلك وقعت الوزارة عقدا مع نظيرتها السورية لتبادل الطاقة بعد أن تم تشغيل خط ربط الضغط الفائق (القائم – تيم) تجريبياً.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس إن العراق وقع عقداً مع سوريا في مجال نقل الطاقة الكهربائية بين البلدين تحت مظلة الأمانة العامة للربط الثماني.

وأضاف المدرس أن "العقد قد أطر اتفاقية تبادل الطاقة بين البلدين، بعد أن أنجز الجانبان الالتزامات الفنية المتعلقة بإنشاء خط ربط الضغط الفائق (القائم – تيم) بالكامل، وتشغيله تجريبياً".

ويعد العراق إحدى الدول التي أسست لمشروع الربط الخماسي إلى جانب سوريا والأردن ومصر وتركيا والذي أصبح الآن يعرف بمشروع الربط الثماني بعد انضمام ليبيا ولبنان وفلسطين إلى المشروع.

وأكدت وزارة الكهرباء، في الأول من شباط ٢٠١٢، إنجاز الربط النهائي لخط (القائم.تيم ٤٠٠ كي.في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.